مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

المؤتمر الاقليمي حول " تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد وتطوير الآليات الوقائية"

عمّان، المملكة الاردنية الهاشمية

29-30 تموز/يوليو 2008

التقرير النهائي

---

1. مقدّمة

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية، نظّم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وباستضافة كريمة من هيئة مكافحة الفساد في الاردن، المؤتمر الاقليمي حول " تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد وتطوير الآليات الوقائية" ، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

شارك في هذا المؤتمر وفود رفيعة المستوى من معظم الدول العربية،[1] تضمّ رؤوساء وممثّلين عن هيئات عربية رسمية معنية بمكافحة الفساد، وممثّلين عن وزارات العدل، وبعض أعضاء "فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي" الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وممثلون عن منظمات دولية.[2] بالاضافة الى حشد كبير من وسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية.

وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، التي أطلقها رؤساء وزراء ووزراء من 18 دولة عربية سنة 2005 برعاية جلالة ملك الأردن عبدالله الثاني،[3] وتنفيذا لتوصيات المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008.

ويأتي هذا المؤتمر ليشكل الرافعة الاساسية لاطلاق منتدى اقليمي موسّع يجمع هيئات مكافحة الفساد الرسمية في الدول العربية ويعزّز إمكانيات تعاونها من خلال اطلاقه للشبكة العربية الرسمية لدعم وتعزيز النزاهة ومكافحة

---

[1] الدول المشاركة: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، العراق، السلطة الوطنية الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

[2] الرجاء مراجعة قائمة المشاركين النهائية المرفقة ربطا.

[3] لمعلومات أكثر عن المبادرة، الرجاء زيارة موقع المبادرة http://www.arabgov-initiative.org/.

الفساد تنفيذا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008. وقد حضر ذلك المؤتمر الإقليمي المهمّ وزراء عدل ووفود رفيعة المستوى من 19 دولة عربية تضم ممثلين عن السلطة القضائية والهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة الى برلمانيين واطراف من هيئات المجتمع المدني وهيئات القطاع الخاص وممثلين عن جامعة الدول العربية، ومنظمات اقليمية ودولية وخبراء اقليميين ودوليين.

وقد تناول المؤتمر تحديدا المسائل المتعلقة بدور هيئات مكافحة الفساد وأبرز التدابير الوقائية التي اتت بها الإتفاقية، باعتبار أن هذه المواضيع هي من الاهمية بمكان بالنسبة لصانعي السياسات والممارسين في الدول العربية وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن من أجل تطوير المعرفة اللازمة لدعم جهود تطبيق الإتفاقية. كما شكّل هذا المؤتمر فرصة مهمة لتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة بين الدول العربية وبينها وبين دول أخرى من العالم.

وعليه، فإن هذا التقرير يلخّص فعاليات هذا المؤتمر والنتائج التي توصّل اليها المشاركون بالنسبة لاعتماد ميثاق ونظام عمل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، تمهيدا للاعلان عن إطلاق الشبكة في الجلسة الاخيرة من هذا المؤتمر.

2. ملخّص فعاليات المؤتمر الاقليمي

ملخص فعاليات اليوم الأول: الثلاثاء في 29 تموز/يوليو 2008	
ملخص فعاليات الجلسة الافتتاحية	**الجلسة الإفتتاحية:** **معالي الدكتور عبد الشخانبة**، رئيس هيئة مكافحة الفساد في الاردن، افتتح الجلسة شاكرا دولة رئيس الوزراء على حضوره شخصيا افتتاح هذا المؤتمر الهام، كدلالة على الاهمية التي يوليها الاردن لموضوع مكافحة الفساد، حيث ان الاردن كان سباقا في وضع الاسس والقواعد التي تعزز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، اضافة الى اصداره الاطر التشريعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. حيث قام باصدار قوانين لحماية المال العام، والمحافظة على الشفافية والنزاهة في كل المعاملات والممارسات الحكومية. كما استعرض الدكتورالشخانبة جهود الاردن في محاربة آفة الفساد من خلال انشاء هيئة مستقلة تعمل بشكل مؤسسي ومنظم وتستند الى تشريعات قانونية للمكافحة والوقاية من الفساد، باعتبار الفساد المعيق الاساسي للتنمية. **الدكتور ستيوارت غيلمان**، نائب مدير، مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي- استرداد الموجودات، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، اشار

في كلمته الى ان مسألة التركيز على اليات الوقاية من افة الفساد تعتبر امرا مهما جـدا بالنـسبة لـصانعي السياسات والقائمين على العدالة مشيرا الى دور مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هـذا الاطار، بالاضافة الى دور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تقدم مساعدة منهجيـة فـي مجال مكافحة الفساد. كما اشاد السيد غيلمان بدور الاردن في عقد المؤتمر وتنفيذ الاتفاقية الاممية الخاصـة بمكافحة الفساد وانشاء شبكة عربية متخصصة في هذا المجال.

المستشار رضوان بن خضرا، المستشار القانوني للأمين العام، جامعة الدول العربية، اعرب في كلمته عن اعتزازه بتمثيل جامعة الدول العربية في هذا المؤتمر الاقليمي الهام ناقلا تحيات معالي الأستاذ / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وتمنياته الطيبة بأن تكلل أعمال المؤتمر بالنجاح والتوفيق ، مثمنا الجهود المبذولة من قبل القائمين على اعمال هذا المؤتمر، منوها بالأنشطة التي يقوم بها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، والذي كان من ثماره انعقاد المؤتمر الإقليمي في منطقة البحر الميّت في شهر يناير 2008، والذي تم فيه إطلاق عملية إنشاء الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الدول العربية بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية. ، وما تلا ذلك من لقاءات وورش عمل عقدت في الدار البيضاء وبيروت و توجت بصياغة مشروع ميثاق الشبكة العربية تمهيدا لإعلان انطلاقتها الرسمية في هذا المؤتمر، واضاف السيد بن خضرا الى ان جامعة الدول العربية تشارك بفعالية في جميع هذه المؤتمرات واللقاءات في إطار حرصها على دعم هذا العمل الاقليمي الهام والمساهمة في توحيد الجهود وتحقيق التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية والاقليمية المعنية من أجل دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية ، وذلك انطلاقا من ايمان الجامعة بأن الوقاية من الفساد ومكافحته يعتبر من الشروط الضرورية لإنجاح مشروعات التنمية الاقتصادية. ثم استعرض السيد بن خضرا جهود الجامعة العربية في ايجاد اطر عربية للمكافحة، حيث تم اعداد مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد و مشروع قانون عربي استرشادي لمكافحة الفساد سيعرضان على مجلسي وزراء العدل ووزراء الداخلية في دورتيهما القادمتين لاعتمادهما. كما اشار السيد بن خضرا الى ان مجلس وزراء العدل العرب اعتمد في نوفمبر 2007 وثيقة الشارقة حول أخلاقيات القاضي ، وتم إنشاء مركز عربي في الشارقة لإعداد وتدريب المفتشين القضائيين في الدول العربية ، كما تم في سنة 2006 اعتماد خطة عربية شاملة لتطوير إدارة العدالة، وذلك من اجل تعزيز النزاهة داخل أجهزة العدالة وتفعيل دور القضاء في مواجهة الفساد.

الدكتور وسيم حرب، المستشار الرئيس لحكم القانون، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توجه في بداية كلمته بتحية إكبار وتقدير كبيرين لدولة رئيس الوزراء في المملكة

الأردنية الهاشمية على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر الإقليمي الهام وعلى حضوره شخصيا لفعاليات افتتاحه، الامر الذي يعد تعبيرا عميقا عن التزام المملكة الأردنية الهاشمية ودورها الريادي في دعم جهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.كما عرض الدكتور حرب للاهمية التي يكتسبها هذا المؤتمر الإقليمي الهام الذي يشكّل محطة تاريخية لجهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية والذي يأتي كثمرة للعمل الدؤوب الذي قامت به الدول العربية طوال السنوات الثلاث الماضية، بقيادة المملكة الأردنية الهاشمية وبدعم من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وشركائه من المنظّمات الإقليمية والدولية لا سيّما مكتب الأمم المتّحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، وذلك كله يأتي تتويجا للجهود التي انطلقت من البحر الميّت في شباط/فبراير سنة 2005، عندما تمّ إطلاق مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني، وبحضور رؤوساء وزراء ووزراء من 18 دولة عربية ومن 18 دولة من الدول المتقدّمة تنمويا، حيث مرّت بمحطات كثيرة أهمّها المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في منطقة البحر الميّت أيضا في كانون الثاني/يناير 2008 برعاية دولة رئيس الوزراء، المهندس نادر الذهبي وبحضور وزراء عدل ووفود رفيعة المستوى من 19 دولة عربية تمثّل الهيئات المعنية بمكافحة الفساد وبرلمانيين وممثّلين عن المجتمع المدني، حيث أطلق ذلك المؤتمر مشروعا إقليميا واسعا يسعى الى تعزيز قدرة الدول العربية على رسم وتنفيذ سياسات منع ومكافحة الفساد وعلى بناء المعرفة والقدرات لصانعي السياسات والممارسين في هذا المجال. مضيفا الى انه تم ايا انذاك ّ إطلاق جهد إقليمي متميّز يسعى الى إنشاء شبكة عربية للهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد بغية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينهما ومع نظرائهم من دول العالم، حيث تم العمل طوال الأشهر الستة الماضية ومن خلال الاعمال التحضيرية والمشاورات المكثفة واللقاءات التشاورية لوضع ميثاق ونظام عمل الشبكة وتحديد آليات عملها. كما حدد الدكتور حرب اهداف هذ المؤتمر الاقليمي باطلاق حوار السياسات الإقليمي حول الآليات الوقائية لمنع الفساد وهو أحد أولويات المشروع الإقليمي وأحد أهمّ المواضيع التي سيتناولها مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد الذي سينعقد في دورته الثالثة في قطر في نهاية 2009، بالاضافة الى الاعلان عن إطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تعتبر إنجازا تاريخيا في المنطقة صنعته الدول العربية بعزيمتها ومشاركاتها الفعالة في سلسلة من النشاطات الإقليمية الهامة وتأكيدا على رغبة هذه الدول في مواجهة الفساد وفي المشاركة بفعالية في الجهود الدولية في هذا المجال. مشيرا الى ان الدول العربية ستستفيد حتما من هذا المشروع الإقليمي الهام وخصوصا من الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي تشكّلت نزولا عند طلب الهيئات المعنية في هذا المجال وبهدف إيجاد ملتقى دائم لها لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات والتجارب فيما بينها، وإنشاء إطار إقليمي استراتيجي لدعم الجهود الوطنية الهادفة الى تطبيق المواثيق والإتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، لا سيّما "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد". واختتم الدكتور حرب كلمته بتجديد الوعد باسم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالاستمرار في بذل كل ما هو متاح من إمكانيات لدعم هذه المبادرة التاريخية والتي ستعود بالفائدة على

	جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية، وتشكّل عنصرا من عناصر الدفع الى تحقيق المزيد من التقدّم في مسيرة التحديث والإصلاح والتنمية للدول العربية.
ملخص فعاليات الجلسة الاولى	**الجلسة الأولى:** خصصت هذه الجلسة لتقديم لمحة عن الأطر والأدوات الوقائية من الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. **مديرة الجلسة: الدكتورة بلقيس أبو أصبع**، نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية، قدمت الموضوعات التي ستعرض خلال الجلسة، كما عرفت بالمتحدثين اللذين سيتوليان الحديث خلال هذه الجلسة. **دكتور أوليفر ستولب**، رئيس وحدة النزاهة والعدالة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عرض في كلمته بالشرح للفصل المتعلق بالوقاية من الفساد بحسب الاتفاقية ، مقدما نظرة عامة حول هذا الموضوع، حيث قدم الاطار المحدد لسياسات وهيئات مكافحة الفساد انطلاقا من شرح عام لمضمون ومتطلبات المواد ذات الصلة، متناولا المادة 5 بالشرح وما تضمنته حول سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية، مشيرا الى ضرورة ان تقوم الدول بوضع وتنفيذ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، وإجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية، مع الاشارة الى اهمية تعاون الدول فيما بينها ومع منظمات أخرى ذات الصلة ويشمل ذلك المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية. ثم استعرض لمتطلبات المادة 6 انطلاقا من ضمان وجود هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد بوسائل كتنفيذ السياسات المشار إليها في المادة الخامسة ، وزيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها، وضرورة منح الهيئة ما يلزم من الاستقلالية وتوفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين وتدريب. كما اشار الى وجوب إعلام الأمين العام للأمم المتحدة عن اسم وعنوان الهيئة المتخصصة المشار اليها. ثم استعرض المواد من 7 الى 13، وما تضمنته من قواعد واحكام واطر وقائية ذات صلة بمنع ومكافحة الفساد، حيث عرض للاجراءات والقواعد ذات الصلة بالقطاع العام ومدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين، ونظم المشتريات العمومية، وقواعد إدارة الأموال العمومية، بالاضافة الى ضرورة تعزيز اجراءات الشفافية وضمان إبلاغ الناس بكافة المعلومات المتعلقة بالاموال العامة واجراءات مكافحة الفساد، اضافة الى ضرورة تعزيز النزاهة في الجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة ، كما عرض للتدابير الوقائية في القطاع الخاص وبعض التدابير الوقائية الأخرى. **معالي السفير محي الدين طوق، المملكة الأردنية الهاشمية:** قدم دراسة متخصصة حول سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية وهيئات مكافحة الفساد الوقائية المستقلّة طبقا لما اتت به المادتان 5 و 6 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث قام بشرح الأبعاد المتعلقة بالمادتين 5 (السياسات والممارسات الوقائية) و6 (الهيئة أو الهيئات الوقائية) مبيناً أهميتهما، وأبعادهما، والعوامل المؤثرة على

نجاحهما وفشلهما وكذلك التحديات التي يجب التصدي لها لانجاح السياسيات والممارسات والهيئات في الوقاية من الفساد ومكافحته مكافحة فعالة. واشار الدكتور طوق الى انه وفيما يختص بسياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية بحسب المادة (5)، فقد تطلبت الاتفاقية من الدول الأطراف "وضع أو تنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد" وأن تضمن هذه السياسات تعزيز مشاركة المجتمع (المجتمع المدني)، وتجسيد مباديء سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية (الحكم الرشيد)، بالاضافة الى النزاهة، والشفافية، والمساءلة، معتبرا هذه المتطلبات الركائز الاساسية لأي سياسة فعالة لمكافحة الفساد. كما طالبت المادة (5) الدول الأطراف ترجمة السياسات إلى ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد والترويج لهذه الممارسات، مشيرا النه ولكي تكون هذه السياسات والممارسات فعالة ومنسقة طلبت الاتفاقية من الدول الأطراف كذلك "إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة" من جهة، و"التعاون ما بين الدول وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة" لتعزيز وتطوير التدابير المشار إليها أعلاه. ثم اشار الدكتور طوق الى ان الاتفاقية دفعت عدداً كبيراً من الدول لتبني ووضع السياسات والممارسات الهادفة إلى مكافحة الفساد والوقاية من آثاره استجابة للمادة (5) ، حيث أظهر التحليل الأولي لاستجابات الدول للاستبيان **(Check List)** إلى أن (44) دولة أفادت بأنها التزمت كلياً أو جزئياً بوضع هذه السياسات والممارسات بل وقامت (22) دولة بتزويد المكتب بأمثلة عن هذه السياسات على شكل استراتيجيات أو خطط عمل، مشيرا الى انه ووعند الحديث عن سياسات وممارسات مكافحة الفساد لابد من الإشارة بداية إلى أن مكافحة الفساد النظامي وضبط وثائره تحد كبير يتطلب إجراءات فعالة وقوية، ومصادر بشرية ومالية أكثر مما هو متوفر حالياً، وإطار زمني اطول نسبياً مما يتوقعه المسؤولون و السياسيون. كما أن الفساد لا يتلاشى لوحده، وإذا ما ترك بدون رقابة فإن الاتجاه الوحيد الذي يمكن أن يأخذه هو الازدياد. ومن سوء الطالع أن زيادة الوعي بمخاطر الفساد وخُطب وتمنيات المسؤولين التي لا تترجم إلى أفعال حقيقية في مجال انفاذ القانون ، سيقود إلى الاستهزاء وزيادة مشاعر الاحباط وغياب الأمل. كما أن غياب أنظمة فعالة للتأكد من الكيفية التي يعمل بها الموظفون على اختراق القوانين والأنظمة لطلب الرشوة والحصول عليها ، في الوقت الذي تتفاقم فيه الاوضاع المعيشية لهم ، سيؤدي إلى انتشار الفساد وتدهور اخلاقيات العمل. ثم عرض الدكتور طوق الى التحديات التي تواجه واضعي سياسات مكافحة الفساد، حيث يكمن التحدي الأكبر في طبيعة مشكلة الفساد نفسها، فالفساد ظاهرة معقدة ، وبالتالي فإن مكافحته تتطلب جهداً معقداً ومكثفاً وغالباً ما يتوزع هذا الجهد على أكثر من قطاع وأكثر من جهة ، والدراسات تظهر أن التجارب العالمية في هذا المجال تشير إلى أن وضع السياسات عملية تفاعلية وديناميكية معقدة تختلط فيها العوامل السياسية مع عوامل القوة والضغط التي تتمتع بها بعض الجهات أو حتى بعض المسؤولين ، بما قد يؤثر على المقاربات الفنية لمكافحة الفساد. كما أن ضغوط المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الاقليمية والدولية والدول المانحة والتي ترغب أحياناً في توجيه السياسات بأتجاه دون

آخر يشكل تحدياً إضافياً لواضعي السياسات.

بعد ذلك قام الدكتور طوق باستعراض وشرح المادة 6 من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي تشدد على ضرورة أن تنشأ كل دولة طرف هيئة او هيئات تتولى الوقاية من الفساد للدلالة على الأهمية القصوى التي توليها الاتفاقية لإجراءات المنع والوقاية من اجل المكافحة الفعالة للفساد، مشيرا الى ان الاتفاقية حددت المهام الأساسية لهذه الهيئة بتنفيذ سياسات مكافحة الفساد الوقائية وتنسيقها حسب الاقتضاء، وزيادة الوعي ونشر المعارف المتعلقة بمنع الفساد، كما شدد الدكتور طوق على ان التغيرات المؤسسية تشكل عنصراً هاماً بلا شك في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، ولذلك تركز الجهد في السنوات القليلة الماضية على إنشاء المؤسسات (الهيئات) أو توسيع عمل القائم منها من ناحية، وتطوير المهارات الفنية اللازمة العاملين في هذه المؤسسات من ناحية ثانية، مسجلا ان النتائج التي تحققت في مجال مكافحة الفساد لم تكن مرضية في كل الأحوال ودون التوقعات وذلك بسبب إغفال عناصر مهمة في البناء المؤسسي لم يكن يتم التركيز عليها تقليدياً من مثل الاختيار الأفضل للعاملين في مجال المكافحة وتدريبهم بشكل مستمر، ودور القيادة السياسية والمؤسساتية في تدعيم قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، وكذلك عدم الانتباه للقيم الثقافية والمعتقدات والمعادلات الاجتماعية التي تدعم النزاهة وتحقر أفعال الفساد، وكما لم يركز البناء المؤسسي في الماضي على ربط الجهود المبذولة بالنتائج المتحققة . ثم شرح الدكتور طوق وبالاستناد الى تجارب دولية أن الوقاية والمكافحة الفعالة تبنى على نظام شامل للنزاهة الوطنية يتمثل بالعناصر التالية: 1- الإرادة السياسية الحقيقة التي تترجم إلى أفعال على أرض الواقع، 2- التشريعات العادلة والشفافة، 3- القضاء العادل والنزيهة، 4- الإدارة السليمة للشؤون والأموال العمومية التي تبنى على الكفاءة والمساءلة والشفافية، 5- البرلمانات المنتخبة والنزيهة، 6- المجتمع المدني النشط والفعال، 7- الاعلام المستقل والقادر، 8- أجهزة الرقابة المستقلة والفعالة، 9- القطاع الخاص الملتزم والذي تحكمه قوانين عصرية وعادلة، 10- الثقافة المجتمعة القائمة على قيم النزاهة والاعتدال والفضيلة ومقاومة الافراط والبذخ والقيم الاستهلاكية التفاخرية. كما نوه الى ان لانشاء هيئة (هيئات) مستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته عدد من المزايا بلا شك، إلا ان النجاحات التي حققتها هذه الهيئات في الدول التي أنشائتها محدود حتى الآن وذلك بسبب المحاذير والتحديات المختلفة التي يجب التعامل معها، مشيرا الى بعض المزايا في هذا الخصوص، ومنها ان إنشاء الهيئة المستقلة يرسل رسالة سياسية قوية بأن الدولة جادة فعلاً في مكافحة الفساد، خاصة إذا كانت الهيئة مستقلة استقلالاً كاملاً ومحصنة من إمكانية تغلغل الفساد فيها، اضافة الى ان إنشاء الهيئة يمثل بداية جديدة ,جادة تخلو من المشكلات التي ربما كانت تحيط بمؤسسات المكافحة السابقة، كما ان إنشاء الهيئة يوفر الفرصة لتركيز العمل وتوفير مستوى عال من الخبرة والتخصص في مؤسسة واحدة قد تحظى بمصداقية اكبر لدى الجمهور، خاصة إذا كانت بنيتها تسمح بدرجة عالية من المساءلة السياسية والقانونية بما يفسح المجال أمام تقييم عملها ومدى نجاحها وفشلها في تحقيق أهدافها، علاوة على ان إنشاء

الهيئة المستقلة التي لا تقيدها البروقراطية التقليدية يزودها بإمكانية التحرك والعمل بسرعة أكبر من مؤسسات انفاذ القانون والرقابة المالية. ثم عرض لبعض المحاذير التي يمكن ان تنجم عن إنشاء الهيئات المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته فتشمل التنافس مع مؤسسات تعمل في مجال المكافحة قائمة فعلاً، مثل مؤسسات انفاذ القانون، والنيابة العامة، ومؤسسات الرقابة المالية ، والمفتشون، والمراقبون العامون، وقد تسعى هذه المؤسسات إلى تعطيل عمل الهيئة المستقلة والحد من فاعليتها. كما أن من المحاذير الممكنة إضافة طبقة بيروقراطية جديدة وكلف مالية وإدارية إضافة إلى ما هو قائم فعلاً والتنافس على نفس المصادر المالية الشحيحة أصلاً مما يؤدي إلى خفض موازنات المؤسسات القائمة وبالتالي خلق روح عدائية تجاه الهيئة الجديدة والسعي باتجاه إفشالها. ثم قدم الدكتور طوق شرحا للمقصود باستقلالية الهيئة، انطلاقا من ان ضمان استقلالية الهيئة المتخصصة بمكافحة الفساد والوقاية منه أمر في غاية الحيوية، ولذا فإن القانون المنشأ لهذه الهيئة يجب ان ينص على الاستقلالية صراحة، اما إذا كانت الأعراف الدستوية لا تسمح بذلك، يصبح من الضروري إجراء الأصلاحيات الدستورية المطلوبة لكي تتمكن الهيئة من العمل بكفاءة وفاعلية، هذا وتشير التجارب الدولية المتوفرة إلى أن هناك عدداً من الإجراءات التي تسهم في استقلالية الهيئة، ومنها وضع تفويض دستوري أو قانوني واضح في صك تأسيس الهيئة، وضمان توفر المصادر المادية والبشرية اللازمة بما في ذلك التمويل والميزانيات المستقلة، بالاضافة الى ضمان استمرار الموظفين المتخصصين في عملهم لاطول فترة ممكنة وتثبيت كبار الموظفين حماية لهم من العزل التعسفي، مع توفير الحماية الملائمة للموظفين ضد الملاحقة المدنية، وضمان إمكانية مراقبة ومراجعة عمل الهيئة والتقارير الصادرة عنها من الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني، اضافة الى ضمان أن لا تعتمد على السلطة التنفيذية في اتخاذ قراراتها الاستراتيجية اومصادرها البشرية والمالية، وكذلك ضمان أن تتمكن الهيئة من تقديم تشريعات خاصة بمكافحة الفساد للسلطة التشريعية مباشرة. مضيفا الى انه ومن الأسباب التي تؤدي إلى فشل الهيئات ضعف الإرادة السياسية وتدخل السياسيين والسلطة التنفيذية في عملها، وضعف عوامل الحاكمية المشار إليها أعلاه، اضافة الى افتقار الهيئات لاستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد فالتجريم والعقاب الذي غالباً ما تركز عليه هذه الهيئات لا تحل المشاكل بل قد تفاقمها على المدى البعيد، وانعدام التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال المكافحة، وضعف القوانين والأنظمة الحاكمة لعمل الهيئات، وكذلك انعدام التوجه العام والتركيز في العمل والوقوع في أسر التجارب الماضية، اضافة الى الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة، وضعف ثقة الجمهور في مؤسسات مكافحة الفساد، مع ضعف الاطر القانونية الحاكمة لعمل الهيئة، اضافة الى عدم ملائمة استراتيجيات المكافحة التي تتبناها الهيئة.

بعد ذلك فتحت الدكتورة بلقيس ابو اصبع مديرة الجلسة باب **المناقشة العامة** فكانت المناقشات التالية:

سؤال من احد الحاضرين الى السيد اوليفر ستولب حول الجهة التي ستطبق الاجراءات المتطلبة والتي ذكرها السيد ستولب، في ظل الحاجة للعنصر البشري، كما يثار التساؤل حول كيفية منع التأثير السلبي

للفساد، وهل يكون ذلك من خلال التشريعات او من خلال التركيز على التثقيف في هذا الخصوص. مداخلة من احد الحاضرين: اشار الى انه ومن واقع التجربة التي تمر بها المنطقة العربية فيما يتعلق بتشريعات مكافحة الفساد يلاحظ حاجة الدول العربية لبنى تشريعية لمكافحة الفساد، حيث ان وجود هيئات لمكافحة الفساد لايكفي بقدر الحاجة الى وجود ثقافة لدى المجتمع بضرورة محاربة الفساد. مداخلة اخرى من أحد الحاضرين: تضمنت تعليقا على المادة 6 من الاتفاقية، حيث تمت الاشارة الى ان الوضع في مصر لهذه الجهة هو وجود هيئات رقابة متخصصة توائم ما اتت به الاتفاقية، والهيئات في مصر المعنية بمكافحة الفساد تعمل في اطار تكاملي مع بعضها. سؤال من احد الحاضرين: حول الجهة التي تراجع وتراقب اعمال هيئة مكافحة الفساد، وما هي الضمانات بأن لاتقع الهيئة في اخطاء او تقع في مثالب الروتين، مع التساؤل حول موارد الهيئة ، وارتباط الموارد بالسلطة التنفيذية. مداخلة من احد الحاضرين: اوضح ان مكافحة الفساد في الاردن كانت موكلة لدائرة المكافحة التي تتبع للمخابرات العامة وقامت بعمل جيد، والان تضطلع هيئة مكافحة الفساد بهذا العمل، وتلعب دورا هاما على الصعيد الاجرائي والوقائي، ولكن هذه الهيئة هي مركزية ولايوجد لها مراكز في المحافظات الاخرى. السيد اوليفر ستولب رد على التساؤلات: منطلقا من ان الاتفاقية اقامت نوعا من التوازن بين الوقاية والمنع، مع التركيز على الافراد وسلوكهم من خلال مدونات السلوك والاخلاقيات، كما يتم التركيز على بناء القدرات في مجال التثقيف والتعليم ومدونات السلوك وتعزيز دور المجتمع المدني، والشباب. كما اشار الى ان هنالك ثمة اجراءات تتصل بالشفافية يجب اتخاذها، وهذا لايعني ان يكون كل شيء مفتوحا على مصراعيه، وانما الشفافية التي تساعد على كشف الفساد، وما يسهل اجراء المساءلة والمحاسبة، والمسألة الاهم هي وجود نظام فعال لمواجهة الفساد، وهذا النظام اقامته الاتفاقية بشكل متوازن بعد نقاشات مستفيضة ودؤوبة اثناء الاعمال التحضيرية لها. د. محي الدين طوق رد على التساؤلات قائلا ان مراقبة اداء هيئة مكافحة الفساد يجب ان تتم من قبل البرلمان والاعلام والمجتمع المدني، وعلى الهيئة ان تقوم بنشر تقاريرها بشكل دوري. اما فيما يتعلق بتمويل الهيئة ففي الاردن تمول الهيئة من قبل الحكومة، والقانون المنشئ يضمن استقلالية الهيئة من تدخل الحكومة. وفيما خص نطاق عمل الهيئة في الاردن فان ذلك يشمل كل انحاء المملكة، ومن مسؤوليات الهيئة التقصي عن الفساد اينما كان. وبالنسبة لما تضمنته الاتفاقية في مجال تعزيز ثقافة مكافحة الفساد، فان ذلك موجود في الاتفاقية في مواد كثيرة وخاصة المادة 13 فقرة ج.	

ملخص فعاليات الجلسة الثانية	**الجلسة الثانية: الأطر والأدوات الوقائية من الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الجزء الأول)** **مدير الجلسة: معالي السفير محي الدين طوق، المملكة الأردنية الهاشمية**، افتتح الجلسة، محددا اطارها العام ومقدما متحدثيها. **دكتور أحمد عاشور**، خبير في مجال اصلاح القطاع العام، جمهورية مصر العربية، عرض في مداخلته التدابير الوقائية في القطاع العام بحسب ما نصت عليه المادّة 7 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، انطلاقا من مقاربة كلية ترتكز على الوقاية من الفساد فى قطاع الدولة ككل، متناولا بالشرح النهج الوقائي لمكافحة الفساد الذي اتبعته الاتفاقية، شارحا في الوقت نفسه الغاية من الاجراءات الوقائية انطلاقا من محاولة الحد من اسباب الفساد، والتقليل من احتمالات حدوث الفساد من خلال الحد من فرص الفساد، وجعل مهمة الفاسدين اكثر صعوبة من خلال تعزيز القدرة على مقاومته والتقليل من فرصه، معتبرا ان الوقاية هي جزء من اطار اوسع واشمل لمحاربة الفساد، كما قدم عرضا لنظم توظيف الموظفين العموميين (المادة 7) كاجراءات وقائية من الفساد ، مركزا الشرح على الجانب المتعلق بالقطاع العام، وخاصة تلك الاجراءات التي تهدف الى تعزيز النزاهه والامانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين، بالاضافة الى تطبيق مدونة قواعد السلوك لسلامة الاداء الوظيفي للموظفين، مع الاحاطة علما بالمعايير الدولية والاقليمية لمدونات السلوك، كما يتضمن ذلك ضرورة التيسير على الموظفين العموميين فيما خص الابلاغ عن الفساد ومطالبتهم بالاعلان عن الممتلكات العائدة اليهم، والهدايا والمزايا ، والعمل الخارجي لهم في حال وجوده ، وامكانية وجود تضارب المصالح، مع وضع عقوبات في حال مخالفة قواعد السلوك الوظيفية. ثم كان هناك عرض من الدكتور عاشور حول العناصر الأساسية لحزمة الاصلاحات لمكافحة الفساد، وهي تشمل مجمل القطاع العام وتعزيز المساءلة امام مجلس النواب والجمهور، واصلاح القطاع العام، وتعزيز الشفافيه وامكانيه الوصول الى المعلومات في القطاع العام، يضاف الى ذلك التركيز على مسائل الخدمة المدنيه واصلاح ادارة الموارد البشريه لتعزيز الكفاءه المهنيه والجداره / الكفاءه ، والمساءلة ، ومنع تضارب المصالح والتعويض العادل، وتيسير الاجراءات الاداريه و/ الخدمة وإجراءات اصلاح الميزانيه، وسلامة المحاسبه المالية، تقديم التقارير ، واصلاح القطاع العام والمشتريات والمشاريع العامة، بالاضافة الى الاصلاح القضائي بما في ذلك تعزيز الاستقلالية والمساءلة. ومن ضمن العناصر الاساسية ايضا تمكين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة في مكافحة الفساد، مع تعزيز دور وضع خطط وتطوير استراتيجيات للاصلاح ومكافحة الفساد، مع التركيز ايضا على ورصد وتقييم التقدم وفعالية برنامج الاصلاح بما في ذلك دراسة الاثر على معدل الفساد، كما تم التعرض لدور الاصلاح الثقافي والاجتماعي بما في ذلك تحويل الثقافة المؤسسية والمجتمعية للتأكيد على معايير وأسس وقيم جديدة تعلى من النزاهة والأمانة والشفافية واحترام الموارد العامة، لتكون بمثابة آلية للضبط الذاتى والرقابة الذاتية،

والمجتمعية، مع التركيز على إصلاح التعليم لتقوية دوره التربوي في تنمية قيم و أخلاقيات و ممارسات تعلي من النزاهة و الأمانة و تنبذ الفساد و الإنتهازية وخيانة الإمانة. واختتم الدكتور عاشور مداخلته بضرورة ان يكون هناك نظام لمكافحة الفساد و الوقاية منه، ويرتكز ذلك على إيجاد كيان وطني مستقل معزز بالسلطات و الصلاحيات والموارد، لتنسيق جهود المكافحة على المستوى الوطني، اضافة الى وضع استراتيجية ومخطط متكامل، يحوى أهدافا محددة، وبرنامجا زمنيا، ويضمن مشاركة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد داخل أجهزة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك تقييم وقياس التقدم المحرز فى مخطط الإصلاح المؤسسى خاصة فاعلية مخطط وإستراتيجية مكافحة الفساد، والتحرك فى صياغة ومتابعة برنامج الإصلاح المؤسسى ومخطط مكافحة الفساد من خلال شبكة قوية من المعنيين وأصحاب المصلحة تشكل تحالفا من اجل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

السيد هوارد ويتن، خبير في مجال أخلاقيات القطاع العام، مكتب برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدم مداخلة حول مدونات السلوك في القطاع العام بحسب ما جاءت به المادة 8 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد واساسها النزاهة والامانة والمسؤولية بين موظفي الدولة العموميين.. وركّز على أهمية مدونات قواعد السلوك لمنع الفساد باعتبارها نهجا وقائيا من جرائم الفساد. وتشمل هذه المدونات سلوكيات يجب اتباعها من قبل المواطنين والموظفين. مشيرا الى ان كل مشكلة تواجه الموظف يراها بمنظاره الخاص ويقدم حلا لها ايضا من منطلقه الخاص بينما يجب توجيه الجهد نحو توحيد النهج في التعاطي مع حل المشاكل التي تواجه الموظفين بمنظار واحد لتوحيد الحلول، انطلاقا من ذات الاخلاقيات والسلوكيات المتبعة.

بعد ذلك فتح معالي السفير محي الدين طوق مدير الجلسة باب **المناقشة العامة** فكانت المناقشات التالية:

دكتور ناصر الصانع تساءل عن مدى وجود مرجعية معينة بالنسبة لمدونة السلوك والاخلاق، فيما يتعلق بتدوين هذه الاخلاق.

دكتورة غادة موسى من مصر عقبت على ما جاء في مداخلة الدكتور احمد عاشور فيما يتعلق بالحديث عن شفافية الموازنة وتقديم الحساب الختامي، مشيرة الى عدم وصول اي دولة عربية لدرجة الشفافية المتطلبة في موضوع الموازنة، وهذا يعود لغياب ثقافة بناء قواعد للبيانات، فالمطلوب ان يتم التعرف على اللوائح والقوانين من قبل الموظفين ليتمكنوا من الاجابة على اسئلة المراجعين. كم يجب التركيز على مسألة السرية المصرفية، انطلاقا من وجوب اعادة النظر في الحسابات السرية نظرا لانها تعتبر مكانا هاما للفساد.

تعقيب من احد الحاضرين من مصر موجه للدكتور احمد عاشور، ان من اجراءات الوقاية من الفساد المتبعة في مصر هي القيام بالتوعية، حيث تعقد المحاضرات وتنفذ زيارات للمؤسسات، بيد ان المطلوب ان تكون هذه الاجراءات بشكل دوري على القنوات الحكومية، على ان تشمل هذه البرامج التعريف بانماط

	وصور الفساد، ومخاطره على المجتمع والدولة، الامر الذي يجعل من التوعية والتثقيف مدخلا وقائيا في هذا المجال. احد الحاضرين اشار الى ضرورة وجود ايمان باهمية مكافحة الفساد، وهذا يدل على توفر الارادة على جميع مستويات الدولة. السيد قاسم الزعبي وجه سؤالا للسيد هوارد ويتن حول الية تطبيق مدونة السلوك على العاملين في القطاع الحكومي، كما وجه سؤالا اخر للدكتور عاشور حول حلول مشاكل الفساد في المنطقة العربية، ونقطة البدء في مكافحة الفساد. السيد هوارد ويتن اجاب بأن من الصعب تحديد معاني النجاح في مكافحة الفساد او في تطبيق مدونات السلوك كاجراءات وقائية تحد وتمنع من الفساد، وهناك امثلة كثيرة على رفع قضايا فساد ضد مسؤولين حكوميين، ابرز مثال في هذا الخصوص طرد وزير في احدى الدول لمخالفته مدونة السلوك فيما يتعلق بالقطاع العام. الدكتور عاشور وفي معرض رده على الاسئلة المثارة اشار الى ان ما قدمته الدكتورة غادة من مصر يمثل اضافة الى الموضوع فيما يتعلق باللامركزية وشفافية الموازنة والسرية المصرفية. كما اشار الى ما قاله السيد صلاح من مصر حول الارادة السياسية في مكافحة الفساد، مضيفا اليه ان الارادة السياسية الشعبية هي التي نحتاج اليها، فاذا اردنا مكافحة الفساد بشكل ناجح لابد من مساندة المجتمع، وفي غياب مثل هذه المساندة تبدو منظومة مكافحة الفساد ناقصة. وبخصوص ما تفضل به السيد قاسم من الاردن حول نقطة البدء اشار الدكتور عاشور الى ان الدول العربية هي الاضعف في مجال حوكمة الاسواق وتكافؤ الفرص على المؤشرات العالمية، كما تعاني ايضا من الضعف في الحاكمية السياسية، والبدء بنجاح في احداث انجاز في مكافحة الفساد المتوسط والكبير ومنع هذه الانماط يعتبر امرا مهما بالنسبة للمجتمع. مثلا في قطر والسعودية ثمة حوار دائم حول الهيكل الاقتصادي كون الدولة هي الجهة التي تعطي الناس، فالسلطة والمساءلة امران مهمان ومتوازيان. واضاف بانه لايمكن معالجة الفساد بأعراضه وتوابعه، حيث ثمة حاجة للوصول الى المصادر والاسس والعوامل المسببة للفساد ومحاولة مكافحتها، والحاجة دوما لارادة مجتمعية في مجال المكافحة. السيد هوارد عاد واضاف في مداخلة قصيرة له بأن رسالته هي حول التفكير في طرق اخرى ناجحة وناجعة في ان معا للمنع من الفساد، في هذا الاطار فان ثمة اهمية كبرى لموضوع الحوافز التي يجب اعطاءها للموظفين بالاضافة الى التقيد بمدونات السلوك والاخلاقيات الخاصة بهم.
ملخص فعاليات	**الجلسة الثالثة: الأطر والأدوات الوقائية من الفساد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (الجزء**

الجلسة الثالثة	**الثاني)** **مدير الجلسة: الدكتور حاتم علي،** خبير الوقاية من الجريمة، وحدة النزاهة والعدالة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، افتتح الجلسة شارحا المواضيع التي ستناقش، ومحددا اطر المناقشة، ومقدما الاستاذين المحاضرين. **الدكتور ستيوارت غيلمان،** نائب مدير، مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي– استرداد موجودات، قدم مداخلة حول نظم الإفصاح عن الذمة المالية، وادارة تضارب المصالح، وذلك عبر شرح المفاهيم ذات الصلة بهذا الموضوع، وبالاستناد الى ما ورد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في هذا الاطار. حيث اشار الى ان المادة 8 فقة ه وفيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك اشارت الى ضرورة ان تقوم كل دولة طرف بوضع تدابير ونظم من شأنها ان تطلب من الموظفين العموميين الافصاح عن الانشطة الخارجية التي يمارسونها، وما اذا كان لديهم استثمارات او مصادر دخل اخرى، والاصول التي يملكونها، والتي من الممكن ان يكون التعامل بها ينطوي على تضارب في المصالح مع المهمة التي يقوم بها الموظف في ادائه لوظيفته العامة. وفي هذا الاطار قدم السيد غيلمان امثلة على نماذج التصريح عن الممتلكات والتي يطلب من الموظفين عادة ان يقوموا بتعبئتها. كما قدم السيد غيلمان شرحا لما تنص عليه المادة 9–1 فقرة ه فيما يتعلق بالتدابير المتخذة بالنسبة للموظفين المسؤولين عن المشتريات العمومية، والمتطلبات المفروضة عليهم كالاعلان عن اي مصلحة محتملة لهم في اي عملية مشتريات عمومية قد يكونون مسؤولين عنها. ثم تحدث السيد غيلمان عن الكشف عن البيانات المالية بحسب الفصل 52 من الاتفاقية وتحديدا ما يتعلق باسترداد الموجودات، لجهة الطلب من كل دولة طرف في ان تنظر في انشاء نظم لاقرار الذمة المالية، على ان تتسم بالفعالية، وتنطوي على عقوبات ملائمة في حال عدم الامتثال. وقدم مثالا من رومانيا على الاجراءات المتخذة في مجال التصريح عن الممتلكات. بعد ذلك اشار السيد غيلمان الى مضمون ومعنى التصريح بحيث يشمل التصريح عن الأصول ومصادر الدخل، والمساهمات في الشركات والديون والهدايا ومدفوعات السفر ، وممتلكات الزوج والاطفال. ثم تحدث عن الاطر العقابية في حال مخالفة الالتزام بالتصريح عن الممتلكات سواء كانت عقوبات مدنية او جنائية او ادارية. **السيد كارلوس كونده،** منسق برنامج الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تحدث في مداخلته حول عمل منظمة التعاون وانتمية في الميدان الاقتصادي على تعزيز النزاهة في مجال المشتريات العامة وذلك انطلاقا مما نص عيه بخصوص النظم القانونية للمشتريات العمومية في ضوء المادة 9 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد عرض للاسباب التي من اجلها يجب تعزيز النزاهه في المشتريات العامة، انطلاقا من ان المشتريات العامة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي للحكوم، والاحصاءات الحالية تشير الى ان المشتريات العامة تمثل 15 في المئة من الناتج

المحلي الاجمالي. و هذا الرقم أعلى من ذلك في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واضاف ان المشتريات العامة تشكل مكانا ملائما لسوء الادارة والفساد وهذا ما يؤثر سلبا على دافعي الضرائب وعلى ثقة الجمهور، الامر الذي يثير قلقا في كثير من البلدان . كما اشار السيد كونده الى جهود الاصلاح على المستوى الدولي والتي تركز على مرحلة تكوين العقد ، وثمة اهتمام دولي عبر عنه في الصكوك الدولية مثل اتفاقيه منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكوميه او التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي في مجال المشتريات. واشار السيد كونده الى ان وتيرة الرشوه من جانب الشركات الدولية هي الاكثر انتشارا في مجال المشتريات في غيرها من الانشطه الحكوميه مثل المرافق العامة ، والضرائب ، والسلطة القضائية، عارضا لجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي في العمل على تعزيز النزاهة في مجال المشتريات العامة، مدللا على ذلك بالعديد من مشاريع المنظمة في هذا الخصوص كالمنتدى الاقتصادي العالمى لعام 2004 ، ومحاولة التركيز على موضوع مقاربة ونهج الحكم الرشيد انطلاقا من تطبيق عناصر الحكم الرشيد (الشفافيه ، والادارة الرشيدة ، مكافحة الفساد والمساءلة والرقابة، منوها بضرورة التركيز على السياسات والممارسات ، كما عرض لجهود المنظمة في مجال اطلاق شبكة من الخبراء المعينين بتعزيز النزاهه في المشتريات العامة ، بالاضافة الى تنفيذ دراسة استقصاءيه دولية لتحديد عناصر الممارسه الفضلى وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في البلدان غير الاعضاء (بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) وذلك في2005–06 20، كما تم اصدار نشرة النزاهه في المشتريات العامة : الممارسات الجيدة من الالف اللى الياء وذلك في 2007 ، كما قامت المنظمة بوضع ة قائمة مرجعيه لتعزيز النزاهه في المشتريات العامة ، 2008، ولهذا الغرض فان لجنة الادارة العامة في المنظمة انشأت شبكة من مسؤولي المشتريات العامة والتي شملت مراجعة الحسابات ، والمنافسة ، والمتخصصين في مكافحة الفساد لضمان نهج ومقاربة متعددة التخصصات . هذا المشروع يرسم الممارسات الجيدة ، وهذا هو النجاح فى اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية والنزاهة في مجال المشتريات العامة ، وادى ذلك الى نشر كتاب الممارسات الفضلى في النزاهه في المشتريات العامة . يشار الى انه في العام الماضي ، وفي الندوة المخصصة لبحث المشتريات العامة ، كان هناك اعتراف واسع النطاق بضرورة اشراك مختلف اصحاب المصلحه ، ولا سيما في القطاع الخاص لتحديد حلول واقعيه مع الاشارة الى اهمية تبادل الدروس بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الاعضاء، وقد دعا المشاركون الى ايجاد سياسة وأداة لوضع معايير للسلامة في مجال المشتريات العامة ، بناء على تحديد الممارسات الجيدة ، مع تحديد الأدوات العملية لتنفيذ هذه الممارسات الجيدة منوها باسلوب التعلم من النظراء وتبادل الخبرات والتشارك في المشاريع ذات الهدف الموحد، ولعل مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية تعتبر اطارا لذلك ومن ضمن انشطتها تمت عمليات تعلم وتبادل خبرة والامثلة عديدة على ذلك. ثم عرض للموضوعات التي تمت مناقشتها خلال اجتماع مجموعة تسيير المبادرة على المستوى التقني والذي جرت اعماله في 4 تموز / يولية 2008 ، باريس ، فرنسا، مشيرا الى ان بعض

بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا اعربت عن رغبتها في التعلم المشترك من الدراسات لتنفيذ تدابير وقائية بحسب ما جاء في اتفاقية الامم المتحدة مكافحة الفساد وعلى وجه الخصوص موضوعات النزاهه في المشتريات العامة (المادة 9)، وتنفيذ مدونات قواعد السلوك (المادة 8) وهيئات مكافحة الفساد الوقائيه (المادة 6).

بعد ذلك اعطى الدكتور حاتم علي الكلمة للحضور فاتحا الباب امام **المناقشة العامة** فكانت المناقشات التالية:

السيد علي الضمور من الاردن تساءل ضمن اطار الحديث عن الافصاح للموظف العمومي او اشهار الذمة المالية، مركزا سؤاله حول مدى ضرورة التأكد من المعلومات الواردة في هذا الافصاح والتي عادة ما تحفظ كبيانات واردة في مغلف، وذلك في حالة ما اذا كانت هناك ثمة شكوى، وحينها اذا تبين ان هناك من خالف قانون الافصاح يجب توقيع عقوبتين عليه.

احد المشاركين من مصر اشار الى وجود نظام خاص للمشتريات في مصر ، كما اشار الى ان العمل في مصر يجري على انه اذا ما ارتكب موظف ما جريمة رشوة فعندئذ يتم فحص عناصر الذمة المالية له.

الدكتور ناصر الصانع من دولة الكويت وهو رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد اشاد بالموضوعات التي طرحت خلال الجلسة عارضا تجربته الشخصية كنائب في البرلمان الكويتي حيث اراد في اواسط التسعينيات تقديم نظام افصاح مالي في الكويت، وثارت انتقادات ضد هذا الطرح، واضاف منتقدا الطروحات التي تقول بعدم وجود مظاهر للفساد في بعض الدول مع ان عام 2007 كان الاسوأ للدول العربية بالنسبة لترتيبها على مؤشر الفساد الذي تضعه منظمة الشفافية الدولية.

الدكتور حاتم علي ايد ما قاله الدكتور ناصر الصانع منوها بضرورة ان تقوم الدول بعملية تقييم ذاتي للقوانين السائدة مع الاتفاقيات الدولية، لذلك يجب التروي في وضع سياسات وطنية لتطبيق الاتفاقية انطلاقا من القوانين الوطنية وبالمواءمة مع المعايير الدولية، وقد ذكر الدكتور علي مثالا حول الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة غسل الاموال، حيث وضعت العديد من الدول قوانين اثرت بشكل سلبي على اقتصادياتها.

السيد غلمان اشار الى ان من المهم ان ندرك باننا حققنا الكثير وامامنا المزيد من العمل، في مجال اشهار الذمة المالية، نجد ان معظمنا له خلفية مثالية ولكن يجب اعتماد نموذج للافصاح يكون من يقوم بتعبئته صادقا، بالاضافة الى ان نماذج اشهار الذمة تحتوي اسئلة كثيرة ويجب تجاوز هذا الامر، واضاف الى انه يجب التركيز على بناء قدرات هيئات مكافحة الفساد، وبناء قدرات الموظفين العموميين في مجال تعزيز النزاهة.

احد المشاركين من لبنان تساءل حول المواءمة بين السرية والافصاح عن الممتلكات.

	احد المشاركين من الاردن تساءل عن مدى ضرورة وجود مدونات سلوك والقيمة القانونية لها. السيد ستيوارت اشار الى ان العقوبات الادارية الموجودة في المدونات هي من اهم المسائل الواردة، منوها الى ان بعض المدونات تلحظ عقوبات جنائية، بيد ان مثل هذه العقوبات تكون فاعلة ومن الممكن ان يفقد المرء وظيفته في حال ارتكاب افعال يعاقب عليها جنائيا بحسب المدونات المشار اليها. مشددا على اهمية التثقيف والتعليم بالنسبة لادراك قيمة هذه المدونات. كما قدم في عجالة شرحا عن مبادرة **star** لاسترداد الموجودات. الدكتور حاتم علي اشار الى ان مدونة السلوك في مجال القضاء اتت من خلفية موروث ثقافي اسلامي، ومن الامثلة على مدونات السلوك اعلان الرياض ووثيقة الشارقة، لكن الاهم ان نعي ان مدونات السلوك لاقيمة لها اذا لم نتدرب عليها وننشرها، وايجاد نظام للرقابة على تطبيق هذه المدونات. ومن الامثلة المهمة حاليا ان الاردن تعمل حاليا على مبادرة تقوم على وضع نظام تدريب الي على مبادئ السلوك القضائي، ويجري العمل الان على اخذ هذه المبادئ وتحليلها في ضوء الوضع الحالي لمدونات السلوك، مع الاشارة الى وجود تحديات كبيرة في تنفيذ هذه المدونات. مشارك من مصر عقب على ما جاء في مداخلة السيد ستيوارت فيما يتعلق بمبادرة **star** انطلاقا من عدم نجاح هذه المبادرة في مصر، في ظل عدم استجابة بعض الدول فيما يخص استرداد الموجودات. الدكتور حاتم علي شدد على ما جاء في مكداخلة المشارك من مصر شارحا اهمية مبادرة **star** بيد ان هذه المبادرة غير مطبقة بشكل كاف. السيد ستيوارت غيلمان اشار الى ان عمر مبادرة **star** لايتجاوز عدة اشهر، ويجب ان ننتظر وقتا اكبر للحكم على نجاحها، مشيرا الى تفهمه من انزعاج بعض الدول من عدم تطبيقها بشكل جيد.
اليوم الثاني: الاربعاء في 30 تموز/يوليو 2008	
ملخص فعاليات الجلسة الرابعة	**الجلسة الرابعة: دور هيئات مكافحة الفساد الوقائية في إطار إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، الممارسات الفضلى، والدروس المستفادة.** **مديرة الجلسة: السيدة ميريام منديز مونتالفو**، مستشارة إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. افتتحت الجلسة محددة اطارها العام والموضوعات التي ستتم مناقشتها، ومقدمة المحاضرين الكريمين. **الدكتور أنغا تملسينا**، برنامج إدارة الحكم الديمقراطي، مكتب تنمية السياسات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحدث عن دور هيئات مكافحة الفساد في إطار الإتفاقية، انطلاقا من تجربة وخبرة برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن التدابير المؤسسية لمكافحة الفساد. وقام بشرح جهود الامم المتحدة في وضع اتفاقية

دولية لمكافحة الفساد وما تضمن ذلك من مشاورات وجهد دولي، بعد ذلك اشار السيد انغا الى المحاور الرئيسية في الاتفاقية. كما قدم شرحا للمادة السادسة من الاتفاقية التي تتعلق بهيئات مكافحة الفساد الوقائية، ووجوب انشائها او تعزيز وجودها ودورها في حال كانت موجودة سابقا، والصفات الواجب ان تطبع هذه الهيئة كي تتواءم مع ما جاء في الاتفاقية. ثم قدم السيد انغا تحليلا لمختلف الاجراءات والتدابير والاطر المؤسسية، متناولا القضايا المتعلق بالسياسات العامة والرئيسية في اطار مكافحة الفساد، وما يتعلق بانشاء هيئات مستقلة وفعالة لمكافحة الفساد، او تعزيز فعالية الهيئات الموجودة، واضفاء مزيد من الاستقلالية على عملها . ثم عرض السيد انغا لبعض الامثلة على تجارب ناجحة لهيئات مكافحة الفساد الوقائية، والتي تتمتع بالفعالية في الاداء والاستقلالية في العمل، وتلك الهيئات في هونغ كونغ وسنغافورة وبتسوانا واستراليا، شارحا المزايا التي تطبع عملها والمثالب التي تشوب هذا العمل. ثم عرض السيد انغا للدروس المستفادة والعبر المستقاة من امثلة عديدة اوردها، ملخصا ما جاء في مداخلته بوجوب ان تحظى هذه الهيئات بالاستقلالية، والعدد الكافي والمدرب من الموظفين، مع ايجاد مؤشرات لرصد مدى نجاح او تأخر عمل الهيئة المتخصصة لمكافحة الفساد، مع التركيز على اهمية وجود استراتيجية شاملة ومتماسكه لمكافحة الفساد تتضمن تدابير واجراءات واطر للوقايه والتحقيق ورفع مستوى الوعي بمسألة مكافحة الفساد، على ان يشارك في وضع هذه الاستراتيجية الجميع بما في ذلك المجتمع المدني ككل.

السيدة أروى حسن، منسقة الرئيسة لبرنامج الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، الشفافية الدولية، تحدثت عن علاقة هيئات مكافحة الفساد مع الجهات غير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد – المجتمع المدني والقطاع الخاص، مشيرة الى ان انشاء هيئة لمكافحة الفساد من الممكن ان يسهل الى حد كبير من التنسيق بين جميع الهيئات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد وايضا المؤسسات الاخرى فيما يتعلق بوضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد، والحد من تداخل الاختصاصات ، والتقليل او المنع من ازدواجيه الجهود وإهدار الموارد. وفي هذا الاطار ركزت السيدة اروى على ان المادة 13 من اتفاقية المم المتحدة لمكافحة الفساد نوهت بالدور الرئيسي الذي يمكن ان يؤديه المجتمع المدني في هذا الصدد بما في الاحكام الالزاميه التي تعزز مشاركة منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد، كما اشارت الى انه يتضح ان هذه المادة تؤكد ان المجتمع المدني وهيئات مكافحة الفساد الوقائيه هم حلفاء طبيعيون ومتشاركون في جهود مكافحة الفساد. ثم تطرقت السيدة اروى لاهمية عمل المجتمع المدني بوصفه عاملا يسهم في نجاح وفعالية اداء الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، فمكافحة الفساد هى مهمة معقدة يشارك فيها جميع اصحاب المصلحه في المجتمع. وفي حين ان هناك بعض قصص النجاح المذهل مثل هونغ كونغ ، وفي بعض من البلدان ، فإن العديد من الهيئات المنشأة حديثا اخفقت في تحقيق النتائج المتوقعة. ولعل التجربة تشير الى انه لكي تكون هناك نتائج جيدة يجب ان تتوفر عدة عوامل ، بما في ذلك وجود حكومة تلتزم استراتيجية محددة لمكافحة الفساد باعتبار هذا الموضوع نهجا اساسيا في الدولة. على ان يشمل ذلك تدعيم الاطار القانوني والمؤسسي .

واضافت ان نشاط المجتمع المدني ومشاركته يمكن ان يكون لها تأثير حاسم على الشروط الاساسية للنجاح ، بما يوفر مدخلا داخليا واداة اضافية للضغط في مجال مكافحة الفساد. وهذا يشمل ليس فقط الاراده السياسية لاصحاب المصلحه الرئيسيين ، ولكن أيضا في الوعي العام من جانب المجتمع المدني للضرر الذي من الممكن ان يلحقه الفساد والدور الايجابي الذي يمكن ان تقوم به الهيئات المستقلة المعنية بالمكافحة في التصدي للفساد .واضافة بان دور المجتمع المدني يرتكز في كونه يعتبر شريكا بالغ الاهميه في تحديد اشكال الفساد ومكافحته وتوعية المجتمع والجمهور في هذا المجال، والمشاركة في صياغة ووضع استراتيجية مكافحة الفساد كمساعد للحكومة في تنفيذ نهجها. كما عرضت السيدة اروى لشروط نجاح المجتمع المدني في اداء دوره كشريك في مكافحة الفساد داخل البلد، انطلاقا من وجود ارادة لدى الحكومة بذلك، والتزاما منها بما تقتضيه الاتفاقية لهذه الجهة، وتمتع الهيئة بالاستقلالية والنزاهة، حتى تتعاون بشكل مناسب مع منظمات المجتمع المدني، ورفع مستوى الوعي العام لدى المجتمع والجمهور بضرورة ان يشارك الجميع في جهود مكافحة الفساد. وفي هذا الاطار اشارت السيدة اروى الى ان العديد من هيئات مكافحة الفساد الوقائية اعتمدت استراتيجيات متعددة العناصر وترتكز على الوقاية من الفساد وزيادة الوعي والتثقيف بشانه، والتحقيق الذي يرمي التقصي عن جرائم الفساد واحتماليات حدوثه، وقد اشرك المجتمع المدني في تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية.ولعل احد اهم اسباب النجاح في التحقيقات هي اعتمادها على المواطنين في الابلاغ عن حالات الفساد ، وهذا يعني وجوب حمايه المبلغين بشكل مناسب ، وهنا تلعب المنظمات غير الحكوميه دورها بما يمكن ايضا ان يسهل مهمة توجيه شكاوى المواطنين من حالات فساد او التبليغ عنها. وطالبت السيدة اروى بتعزيز الشفافية كي تستطيع منظمات المجتمع المدني من ان تؤدي دورها بفاعلية، مشيرة في هذا الاطار الى الدور الفاعل الذي بدأت بالقيام به بعض منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، وتحديدا فروع الشفافية الدولية في الدول العربية خاصة تلك التي بدأت عملية جادة في المكافحة، مختتمة حديثها باهمية وجود عملية رصد وتقييم لمكافحة الفساد وتطبيق المعاهدات والإتفاقيات، في ظل وجود اعتراف متزايد من الدور الرئيسى الذى يمكن ان يلعبه المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقات الدولية . بعد ذلك اعطت مديرة الجلسة الكلمة لبعض المتحدثين ليعرضوا تجارب دولهم في مجال انشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد. **معالي الدكتور عبد الشخانبة،** رئيس هيئة مكافحة الفساد، في المملكة الأردنية الهاشمية، قدم تجربة هيئة مكافحة الفساد الاردنية، ودورها، مشيرا الى ان الهيئة تعمل بشكل مؤسسي ومنظم وتستند الى تشريعات قانونية للمكافحة والوقاية من الفساد، موضحا ان انشاء هيئة مكافحة الفساد في الاردن جاء استجابة للرغبة الملكية السامية بانشاء هيئة مستقلة تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي وبما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحري عن جميع	

القضايا المرتبطة به بما في ذلك الفساد المالي والاداري وان تكون هذه الهيئة بعيدة عن اي تاثير او تدخل من اي جهة كانت. واضاف ان تعزيز جهود التعاون والتنسيق بين الدول العربية يتطلب انشاء شبكة اقليمية عربية تعمل على توحيد اليات العمل وزيادة تنسيق الجهود لتكون منتدى اقليميا للهيئات الحكومية من الدول العربية. كما اشار الى ان هيئة مكافحة الفساد في الاردن قامت بالتنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة الفساد في الدول العربية من اجل ايجاد مثل هذه الشبكة الاقليمية ايمانا منها بدورها الفاعل في مكافحة الفساد والوقاية منه، والنتيجة الان اطلاق هذه الشبكة بعد كل الجهد المشترك الذي تم بذله.

الدكتورة بلقيس أبو أصبع، نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد_الجمهورية اليمنية، تحدثت في مداخلتها حول دور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن في المنع و الوقاية من الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث اشارت الى القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد في اليمن، متناولة مظاهر تطبيق اليمن لمتطلبات الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بسياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة، حيث اشارت الى ان اليمن قام بانشاء الهيئة بناءً على القانون رقم (39) لعام 2006م الخاص بمكافحة الفساد، شارحة كيفية تكوين الهيئة وعضويتها، ومظاهر استقلاليتها، والصلاحيات المناطة بها، و البناء المؤسسي والتنظيمي للهيئة ، كما تحدثت حول تفعيل قانون مكافحة الفساد وفق المحاور الاساسية لعمل الهيئة، حيث تعمل الهيئة في اطار مهامها بالتحري والتحقيق على تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة، والتحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناءً على مخالفة لأحكام القوانين النافذة وتلحق ضرراً بالصالح العام وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة قانوناً، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، مشيرة الى ان موظفي الهيئة الذين يحددهم رئيس الهيئة بقرار منه يتمتعون بصفة الضبطية القضائية، وقد بلغ إجمالي ما تلقته الهيئة منذ إنشائها 234 قضية مابين شكاوى وبلاغات عن فساد مالي وإداري. واضافت الدكتورة ابو اصبع فيما يتعلق بمهمة الهيئة على مستوى الوقاية من الفساد، حيث تعمل الهيئة_على التنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته، والتنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع و تبصيره بمخاطر الفساد وآثاره كيفية الوقاية منه. وفي هذا الاطار تعمل الهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي على جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالفساد وإحالة المتهمين للنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين النافذة، لذلك فان تنسيق الجهود بين الهيئة والجهاز المركزي تقوم على التعاون والتكامل والشراكة في مكافحة الفساد والوقاية منه حيث وان مخرجات الجهاز الرقابية تعتبر مدخلات لعمل وصلاحيات الهيئة ومصدراً لمخرجاتها بما يوفره الجهاز من بيانات ومعلومات ووقائع

ومؤيدات قانونية متعلقة بقضايا المال العام. كما تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة فيما يخص التدابير التشريعية بدراسة وتقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية لمواكبة أحكام الاتفاقية، وكذا القيام بالدراسات حول إنشاء محاكم إدارية مختصة وإيصاء الجهات ذات العلاقة بإنشائها وفقاً لأحكام القوانين ذات العلاقة. كما عقدت الهيئة مع اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات لقاءا تشاورياً بغرض تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين لتفعيل الأداء المشترك في مجال مكافحة الفساد، وإرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية. وتم التأكيد في هذه اللقاءات على أهمية التعاون بين الهيئة وهذه الجهات وإعداد آلية للعمل سويا في مكافحة الفساد. وختمت الدكتورة ابو اصبع بان الهيئة تقوم وفقاً للقانون رقم (39) لسنة 2006م بالتنسيق مع الجهات المختصة في الحكومة والجهات المعنية في القطاع الخاص بدراسة وتقييم وتطوير النظم والتدابير المتعلقة بالقطاع الخاص بغية تعزيز معايير وأنظمة المحاسبة والمراجعة لتعزيز شفافيتها ووضع الضوابط الكفيلة بمراجعة الحسابات والميزانيات العمومية والإلزام بمسك الدفاتر والسجلات المنتظمة مالياً ومحاسبياً، ووضع الضوابط الكفيلة بمنع التلاعب بالبيانات والمحاسبية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سهولة الوصول إلى السجلات لمراجعتها من قبل الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة. كما أن للهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار أو التحري حول واقعة تتعلق بالفساد وفقاً للتشريعات النافذة، كما أن على المؤسسات المالية التعاون مع الهيئة في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد. اما على المستوى الإقليمي الدولي فقد شاركت الهيئة في العديد من المحافل الاقليمية والدولية ومن ابرزها المشاركة في المشاورات العربية التي جرت حول إعلان الشبكة العربية لمكافحة الفساد في كل من الدار البيضاء والبحر الميت، والمشاركة في ورش العمل المختلفة التي يعقدها البرنامج الإقليمي للأمم المتحدة . كما عملت الهيئة على فتح آفاق التعاون مع العديد من الهيئات الأخرى المشابهة في دول شرق آسيا (ماليزيا ــ سنغافورا ــ اندونيسيا،) من أجل تطوير التعاون بينهما, وقامت بوضع رؤية للتعاون المشترك مع هذه الجهات, وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع لجنة مكافحة الفساد الاندونيسية، كما قامت باجراء دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها "، كما قامت الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي بعمل مراجعة تحليلية للإطار التشريعي والقانوني لليمن في مكافحة الفساد.

الدكتورة غادة موسى، منسقة لجنة النزاهة والشفافية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، اشارت الى تجربة مصر في مكافحة الفساد، وانشاء اطر مؤسسية كفيلة بالمكافحة، مضيفة الى ان انشاء لجنة الشفافية في مصر تم ضمن وزارة الدولة للتنمية الادارية، وجاء تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تتضمن في المادة (6) منها حث الدول علي تدعيم منظوماتها الوطنية للنزاهة والشفافية

ومحاربة الفساد بهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تتولى منع الفساد . وتضطلع هذه الهيئة برسم السياسة والاستراتيجية فيما يخص الجهاز الادارى إلي جانب التوعية والدراسة والبحث والتواصل مع الأجهزة المختلفة المنخرطة في المنظومة الوطنية لمحاربة الفساد. كما عددت الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد في مصر سواء بصفة اصيلة او بصفة تبعية، كما عددت الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد في مصر. كما اشارت الى انجازات اللجنة ومخططها المستقبلي والتقارير التي تصدر عنها ودورها في تعزيز ثقة المواطن بدور اللجنة وبالتالي في الاداء الحكومي والجهد المبذول لمكافحة الفساد.

الدكتور رحيم العقيلي، رئيس هيئة النزاهة، الجمهورية العراقية، تحدث عن تجربة الهيئة ودورها في تعزيز النزاهة في العراق، مشيرا الى انه تم انشاء هذه المفوضية بموجب الامر رقم 55 الصادر في 2004/12/27 فيما يتعلق بالمفوضية العراقية المعنية بالنزاهة العامة، وهي تعد جهازا مستقلا مسؤولا عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة؛ وتقوم المفوضية باقتراح تشريعات اضافية عند الضرورة وتنفيذ مبادرات لتوعية وتثقيف الشعب العراقي بغية تقوية مطالبة بايجاد قيادة نزيهة وشفافة تتسم بالمسؤولية وتخضع للمحاسبة. كما اشار الى ان المفوضية تمارس مهامها ايضا فيما يتعلق بمكافحة الفساد على مستوى المنع والوقاية من الفساد وعلى مستوى التحقيق والملاحقة وانفاذ القانون. فبموجب الامر رقم 55 الصادر في 2004/12/27 وبحسب الامر المشار اليه وتحديدا فيما يتعلق بالصلاحيات والواجبات فان المفوضية تختص باصدار لوائح تنظيمية ملزمة تقتضي من المسؤولين الكشف عن مصالحهم المالية. وتصمم هذه اللوائح لكسب ثقة الجمهور في نزاهة وشفافية الخدمات الحكومية. وتكون لهذه اللوائح قوة القانون وفعاليته، وتعدل من وقت لاخر وفقا لما تراه المفوضية مناسبا لتحقيق الاغراض المنشودة منها. وتتطلب الاجراءات كحد ادنى، الكشف عن المعلومات المطلوبة والمنصوص عليها في الملحقا المرفق بهذا الامر. كما تصدر المفوضية نصا منقحا لقواعد السلوك لتوضيح معايير السلوك الاخلاقي التي يجب ان يلتزم بها موظفو الحكومة العراقية والتشديد عليها. وتتشاور المفوضية مع المركز الوطني للاستشارات وتطوير الادارة الحكومية اثناء مراجعتها لقواعد السلوك، كما تتشاور مع المفتشين العموميين في الوزارات العراقية، كما تقوم المفوضية ببعض المهام الاخرى في مكافحة الفساد على مستوى المنع الوقاية في اطار جهودها لمكافحة الفساد. وبالاضافة لهذه المهام، وبموجب الامر رقم 55 المشار اليه وتحديدا فيما يتعلق بالصلاحيات والواجبات فان المفوضية تختص بصلاحية التحقيق في قضيا الفساد، بالاضافة الى انه يجوز للمفوضية احالة معلومات تتعلق بمخالفات محتملة لقواعد السلوك الى رئيس الدائرة الحكومية التي توظف المخالف المستبه به او الى المفتش العام الملحق بتلك الدائرة، ويجوز لها ان ترفق بتلك المعلومات توصية باتخاذ اجراءات تاديبية، كما يجوز لها ان تمتنع عن ارفاق مثل هذه التوصية. كما تضع المفوضية اجراءات لاستلام شكاوى عن الفساد. وقد اشار الدكتور العقيلي الى ان انشاء الهيئة يعد متوائما مع ما اتت

	به الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد خاصة المادة 6 و 36. واختتم كلمته بالحديث عن بعض انجازات الهيئة خاصة فيما يتعلق بالمساهمة في كشف جرائم فساد ارتكبها وزراء ومسؤولون كبار. بعد ذلك فتح الباب للمناقشة العامة. احد المشاركين عقب على المداخلات بضرورة التواصل بين الهيئات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد واشراك المجتمع المدني في عضوية الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، كما اشار الى ضرورة ان يتمتع عمل الهيئات بالشفافية، وان تكون البيانات متاحة، مع التركيز على ضرورة وجود مقاييس لمكافحة الفساد او لمدى تفشي هذه الظاهرة في الدول، انطلاقا من ان المؤشرات الحالية غير دقيقة، ومعظمها من مصادر اجنبية. السيد محمد حسن من ديوان المحاسبة بدولة الكويت علق على ما قاله الدكتور عبد الشخانبة فيما خص اعتبار جرائم المال العام جرائم اقتصادية، ومختلفا معه في وجهة النظر هذه. الدكتور عبد الشخانبة وضح ان المقصود كان خلال كلمته الاشارة الى قانون الجرائم الاقتصادية، مع ضرورة التفريق بين فعل الفساد وضياع المال العام . احد المشاركين من السودان تساءل حول دور الضابطة العدلية في ملاحقة جرائم الفساد. احد المشاركين من فلسطين تساءل عن مدى وجود ارادة سياسية في الدول العربية لمحاربة الفساد. متسائلا عن التوفيق بين دور النيابة العامة وهيئة مكافحة الفساد ودور كل منهما، وضرورة تحديد صلاحيات كل منهما بدقة.
ملخص فعاليات الجلسة الخامسة	الجلسة الخامسة: اليات استعراض اتفاقيات مكافحة الفساد **مدير الجلسة: الدكتور ستيوارت غيلمان**، نائب مدير، مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي– استرداد الموجودات، افتتح الجلسة محددا اطارها العام ومقدما السيد اريك كمتحدث في هذه الجلسة. **السيد إريك لارســون**، برنامج استعراض تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مكتب الأمم المتحــدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدم الالية النموذجية لاستعراض تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفــساد، حيث استعرض ملامح الاطار العام ومسار مؤتمرات الدول الاطراف الاول والثاني وصــولا لاستــشراف الطريق نحو مؤتمر الدوحة 2009 ، كما عرض لآليات التنفيذ طبقا لما جاء به الفصل السابع من الاتفاقيــة فيما يتعلق بمؤتمر الدول الاطراف والامانة العامة والمواد والاحكام ذات الصلة بتقديم التوصيات، وتيــسير

تبادل المعلومات، وتقييم الاحتياجات من المساعدة التقنيه، والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وصولا لاستعراض تنفيذ الاتفاقية من الدول الاطراف. واشار الى ان المادة 63 (7) نصت على إنشاء آليات للمساعدة فى التنفيذ الفعال للاتفاقية. وبالنسبة لاستعراض التنفيذ فان قرار مؤتمر الدول الاطراف رقم 1/1، 2/1 اشار الى ان الية الاستعراض يجب ان ان تكون شفافة وفعالة ، غير تدخليه ، و نزيهة

لا تنتج اي شكل من اشكال الترتيب ، و ان تكون غير عدائية ولا تنطوي على اجراءات عقابيه، وان يكون من شأنها تحديد الصعوبات والممارسات الفضلى للتنفيذ، مع الاشارة الى اهمية استكمال الاليات القائمة لاعادة النظر، على ان يكون الغرض الاساس من الالية مساعدة الدول الاطراف. واضاف ان الفريق العامل المنشأ لهذه الغاية هو من يقوم بعمل توصيات تحدد ملامح الالية بدقة. يشار الى ان عدد الدول مشتركة في البرنامج الطوعي لاستعراض تنفيذ الاتفاقية ارتفع الى 28 دولة . ثم عرض السيد لارسون لمنهجية الية استعراض تنفيذ الاتفاقية والتي تقوم على ان تختار الدولة بلدين لتقيم تجربتهما على ان تقوم دولتان بتقييم تجربيتها ومدى امتثالها للاتفاقية الدولية، وتقييم تجربة التقييم الذاتي التي قامت به الدولة التي يجري تقييم تجربتها. وتهدف هذه الالية لمساعدة البلدان المشاركة على تقييم مدى امتثالها للاتفاقية مع تقييم فعالية الاختبارالتجريبي لعملية الاستعراض والاستفادة من الدروس المستفاده والخبرات المكتسبة. ثم عرض للنتائج المتوقعة من هذه الالية انطلاقا من الدروس المستفاده والخبرات المكتسبه مع مع اجراء تقييم كفاءه للاختبار تجريبي لعملية الاستعراض وتحديد الثغرات ونقاط الضعف في التنفيذ والاحتياجات للمساعدة التقنيه ، وصولا لوضع التوصيات من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الاتفاقية.

بعد ذلك تم فتح الباب امام **المناقشة العامة** فكانت المناقشات التالية:

د. محمد عدينات من هيئة مكافحة الفساد في الاردن عرض ان الاردن ونتيجة لتجربته الريادية في عملية التقييم الذاتي، فانه الان من الدول التي تجري عملية تقييم لتجارب دول اخرى، في إطار ما يعرف بالبرنامج التجريبي لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادPilot Programme، ، والتي قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بطرحها بهدف إختبار وسيلة من وسائل استعراض التنفيذ هي القائمة المرجعية للتقييم الذاتي . وقد عرض الدكتور عدينات الى المقصود بهذا البرنامج التجريبي، والاسس التي يرتكز عليها، موضحا اليات العمل ضمن نطاق هذا البرنامج، انطلاقا من ان ثمة دول هي اعضاء في هذا البرنامج ومن ضمنها الاردن كما سبقت الاشارة، هذه الدول تقوم باختيار خبرائها لتقييم الدول الاخرى الاعضاء في هذا البرنامج، حيث تقوم الدولة بتقييم تجربة دولتين واحدة منهما من نفس المنطقة والاخرى من خارج المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها الدولة المقيّمة، في حين تقوم دولتان بتقييم تجربة الدولة التي قامت بالتقييم وذلك لتقييم تجربتها في هذا الاطار، واحدة منهما من نفس المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها الدولة المقيّمة. واوضح ان تقييم تجارب الدول الاخرى عبر هذا البرنامج التجريبي، هي عملية تقوم على تحليل اجابات الدول في التقييم الذاتي، بالاضافة الى اجراء حوار مشترك

	معها، والقيام بزيارات ميدانية، الغرض منها تقييم استعراض الية تنفيذ الاتفاقية.. واشار الدكتور عـدينات إلى أن هذه الآلية ما زالت قيد التجربة، موضحا في هذا الاطار ان الهدف من البرنامج التجريبي يرمي إلى اختبار مدى كفاءتها حتى يتم عرضها على النقاش في مؤتمر الدول الأطراف. د.محي الدين طوق تحدث عن تجربة الاردن في التقييم لاذاتي مشيرا الى التنسيق الذي تم بين كل الجهات المعنية بمكافحة الفساد وكل حسب اختصاصه وصولا الى تجميع الاسئلة في الاستبيان واجابة موحدة تم التنسق بشأنها، ومن ثم تم تحديد المساعدات التي يحتاجها الاردن، ثم عرض لتجربة الدول لاعربية في مؤتمرات الدول الاطراف خاصة في بالي وضعف التنسيق بين الدول العربية متمنيا ان يكون هناك تنسيق بشكل اكبر ومشاركة فاعلة في قرارات مؤتمر الدول الاطراف. منوها بضرورة استكمال الاجابة على التقييم الذاتي بحسب ما تطلبه مؤتمر الدول الاطراف.
ملخص فعاليات الجلسة السادسة	**الجلسة السادسة: تجارب عالمية حول الشبكات المعنية لمكافحة الفساد.** **مدير الجلسة: معالي الدكتور علي الخشان،** وزير العدل، السلطة الوطنية الفلسطينية، افتتح الجلسة محددا اطارها العام ومقدما المتحدثين والموضوعات التي ستطرح من قبلهم. **السيد فرانشيسكو تشيشي،** معاون البرنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحـدث عـن تجربـة شـبكة الممارسين في مجال مكافحة الفساد في منطقة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة **(ACPN)**، اسـتهل السيد تشيشي كلمته بعرض لوضع الفساد في دول شمال أوروربا ودول الكومنولث مشيرا الى أن الفـساد قد تجذر في بنية النظام الشيوعي ، وخلال الفترة الإنتقالية من النظام الشيوعي الـى النظـام الليبيرالـي الديمقراطي، وضعت الدول سياسات لمكافحة الفساد وأنشئت هيئات الوقاية من الفساد وهيئـات معنيـة بتطبيق وتنفيذ القوانين. واضاف الى انه من هنا برزت الفكرة الأساسية لإنشاء شبكة الممارسين في مكافحة الفساد التي تشكل مجالا للتبادل المعرفة بين الهيئات المعنية بمكافحة الفساد خاصة أنهـا تواجـه مـشاكل مشابهة في كافة دول المنطقة ، مشيرا الى ان الشبكة نشأت عام 2006 ، وبقي اللإنضما م اليها يتم بشكل فردي حتى عام 2007 عندما بدأت المؤسسات بالانضمام. ولعل سبب انضمام الهيئات بشكل مؤسسي يعود لتماثل اوضاع هذه الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، ومحاولة ايجاد حلول مـشتركة، مـع اجـراء تبـادل للخبرات والاستفادة من التجربة بين الدول. ثم تحدث عن انشطة هذه الشبكة وتطـوير عملهـا، والاطـر القانونية التي تحكمها، والمنظمات الدولية التي تتعاون معها، والاتفاقيات المعنية بمراقبة تطبيقهـا. واختـتم مستعرضا الدروس والعبر المستفادة من تجربة شبكته، وتقييم هذه التجربة، ومحاولة تقويمها. **الدكتور ناصر الصانع،** رئيس منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" **(ARPAC)**، تناول في كلمتـه دور منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" على الصعيد الاقليمي فـي مجـال مكافحـة الفـساد، شـارحا دور البرلمانيين في دولهم للضغط نحو تبني الدول استراتيجيات لمكافحة الفساد والانضمام الى الاتفاقية الدوليـة

شارحاالعوائق التي تواجه المنظمة في اداء عملها. وقد شدد على ضرورة وجود استراتيجية محددة عند انشاء اي منظمة تعنى بمكافحة الفساد ووفق اجندة واضحة المعالم ترتكز على اتمام متطلبات التسجيل وفق القوانين الداخلية لدولة المقر، مع العمل على انشاء فروع اقليمية اخرى، وانشاء موقع الكتروني، واقامة ورش عمل وندوات توعية، واقامة تحالفات استرتيجية على المستوى الوطني والاقليمي، وحث الدول على تبني استرتيجيات وطنية لمكافحة الفساد انطلاقا من دعم الانضمام الى الاتفاقية وتطبيقها، واردف بالقول ان هذه الاسترتيجية هي بالفعل المتبعة من قبل منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" ، كما اشار الى انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي لمكافحة الفساد في الكويت في 17 نوفمبر 2008، داعيا الى الاستفادة من هذا المؤتمر في تعزيز معرفة البرلمانيين وتبادل التجارب ضمن اطار هذا التجمع. كما عدد بعضا من انجازات المنظمة كشبكة عربية منها اصدار دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، ودليل للبرلمانيين في كيفية التصديق على الاتفاقية ومراقبة تنفيذها.

السيدة لي شين، المدعي العام، مديرة قسم التعاون القضائي الدولي، النيابة العامة في الصين،تحدثت عن الجمعية الدولية لسلطات مكافحة الفساد **(IAACA)**، والدور الذي تضطلع به كشبكة من الهيئات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد. كما تعرضت لانشطة هذه الجمعية وانجازاتها والهدف الذي انشأت لاجله والمهام التي تضطلع بها. كما استعرضت طبيعه ووظائف النيابات في الصين ودورها في تقديم المساعدة للشؤون القانونية ، والطبيعة القانونية لها والوظائف التي تضطلع بها النيابات الشعبية فى الصين، مركزة على مهام التحقيق والتقصي والاشراف على تنفيذ الاحكام. بعد ذلك قدمت السيدة شين تفصيلا حول الجمعية الدولية، وفكرة انشائها وبداياتها، حيث عقد المؤتمر السنوي الأول والاجتماع العام لها فى بكين فى الفترة من الثاني والعشرين الى السادس والعشرين من تشرين الاول / اكتوبر ، 2006. وحضره حوالى 1000 مندوب من 132 بلدا و 12 منظمات دولية وقد حققت الجمعية نتائج ايجابية يمكن تلخيصها بتعزيز التنسيق بين الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في الدول في مجال تطبيق الاتفاقية. ثم عرضت لمجريات المؤتمر السنوي الثاني للجمعية ونتائجه. كما اشارت الى انشاء موقع الكتروني للجمعية كي يكون مزودا للبيانات للعضاء حول انشطة الشبكة ومشاريعها المستقبلية خاصة في مجال المساعدة في مسائل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية ، واسترداد الموجودات ، والدعم التقني للاعضاء. ثم عرضت لتجربة الصين كواحدة من اهم البلدان المشاركة في اتفاقيه الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، وكانت من بين اولى الدول الموقعة على الاتفاقية والتصديق عليها. وفي الوقت الحاضر ، تعمل الصين على صياغه وتعديل وتحسين القوانين المحلية ذات الصلة والانظمه لتلبية متطلبات الاتفاقية . وفي الختام قدمت السيدة شين وبالنيابة عن الدكتور يى فنغ الامين العام للجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد الشكرالجزيل للسيد وسيم حرب المستشار الرئيس لحكم القانون في برنامج الامم المتحدة الانمائي على جهد الدؤوب في هذه المحافل الاقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد.

المستشار رضوان بن خضرا، المستشار القانوني للأمين العام، جامعة الدول العربية، قدم مداخلة استعرض فيها جهود جامعة الدول العربية في تفعيل التعاون الإقليمي لمكافحة الفساد، عارضا لمشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومشروع القانون النموذجي، واشار المستشار بن خضرا الى انه وإسهاما في جهود المجتمع الدولي للترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لكافحة الفساد وبحث أفضل السبل لتطبيق أحكامها على الصعيد الوطني ومن أجل تعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحة الفساد قامت جامعة الدول العربية عدة أنشطة في هذا المجال من أهمها الندوة الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال شهر نوفمبر 2006 بالتعاون بين مجلس وزراء العدل العرب و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حضرها عدد من وزراء العدل والداخلية العرب وخبراء عرب وأجانب وقد صدرت عن هذه الندوة توصيات تضمنت حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على التصديق عليها واتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ونشر الثقافة المجتمعية بهذه القيم ، والعمل على تبني استراتيجيات شاملة لمواجهة كافة مظاهر الفساد وسن التشريعات ووضع الآليات الوطنية اللازمة لذلك بما في ذلك إنشاء هيئة عليا مستقلة لمكافحة الفساد تضطلع بمهمة رسم السياسات وتنسيق جهود كافة المؤسسات المعنية ، ومتابعة تنفيذ خطط العمل وإصدار تقارير دورية في شأن مكافحة الفساد . واضاف ان جامعة الدول العربية شاركت في عدد من الأنشطة التي نفذها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهمها المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية الذي عقد خلال الفترة من 21 إلى 23 يناير 2008 في منطقة البحر الميت بالأردن ، والذي شهد إطلاق فكرة إنشاء شبكة عربية لدعم تطبيق الاتفاقية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني المخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية ، وقد كان هذا المؤتمر مناسبة هامة لإنخراط جامعة الدول العربية بشكل منظم ومؤسسي في هذا العمل الاقليمي الهام توحيدا للجهود وتحقيقا للتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية والاقليمية المعنية في إطارتنفيذ مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ومواصلة لهذا التعاون والتنسيق شاركت جامعة الدول العربية في الاجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب يومي 22 و23 أبريل 2008 وفي ورشة العمل التدريبية الاقليمية حول منهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت أيضا في الدار البيضاء يومي 21 و22 أبريل 2008 ، بالتعاون بين برنامج إدارة الحكم في الدول العربية و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، وصدرت عن هذه الاجتماعات توصيات هامة تم عرضها مع تقرير مفصل عن وقائع ونتائج هذه الاجتماعات على معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية و على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في اجتماعه المنعقد خلال شهر مايو الماضي و تم إدراج هذه التوصيات وكذلك الإعلان الصادر عن مؤتمر البحر الميت ضمن وثائق جدول أعمال المكتب	

التنفيذي تمهيدا لعرضها على مجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة. كما اشار بشكل خاص إلى عقد عدد من الاجتماعات التحضيرية و التنسيقية العربية في إطار مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب على هامش الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لبلورة تصور عربي موحد من بعض القضايا الأساسية مثل آلية المراجعة أو مسألة إسترداد الموجودات التي توليها الدول العربية أهمية قصوى ، مسجلا في هذا الاطار التطور الملحوظ الذي شهدته هذه الاجتماعات التنسيقية ولأول مرة حيث شاركت فيها عدد من منظمات المجتمع المدني العربية العاملة في مجال مكافحة الفساد وعرضت وجهة نظرها في عدد من القضايا المطروحة كما حضرها ممثل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، معتبرا أن هذه ركيزة لفتح حوار جدي ومتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني وخلق تعاون وشراكة فعالة بينها وبين الحكومات العربية في مواجهة الفساد. كما اوضح الى انه وعلى صعيد تعزيز الأطر القانونية العربية لمكافحة الفساد ، تم اعداد مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد بدأ العمل في إعدادها منذ سنة 2003 من خلال لجنة مشتركة مشكله من ممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية عقدت عدة اجتماعات كان آخرها خلال الفترة من 2-5 يونيو 2008 حيث أنتهت من إعداد المشروع في صيغته النهائية قبل عرضه على مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورتيهما القادمتين للنظر في اعتماده ومن تم عرضه على الدول العربية للتوقيع والتصديق عليه . وقد جاء هذ المشروع متطابقا في معظم أحكامه وصياغاته مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واشار السيد بن خضرا الى ان الاتفاقية العربية ستشكل في حال اعتمادها إطارا قانونيا داعما لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد العربي ، وأرضية ستقام عليها أو تنبثق عنها هياكل وآليات أقليمية يضعها مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لتنفيذ ليس فقط الاتفاقية العربية بل أيضا اتفاقية الأمم المتحدة ، مشيرا الى أن المهمة لن تكون صعبة حيث أن هذه الآليات يجب أن تنطلق مما هو موجود فعلا وذلك بتبني الآليات القائمة و من بينها بطبيعة الحال الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. مبينا انه من هنا يظهر أهمية إقامة شراكة حقيقية بين جامعة الدول العربية وكل من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تنسيق الجهود وتوحيد الآليات. كما اشار إلى أن الجديد في العمل الذي تقوم به جامعة الدول العربية يبرز بشكل خاص في القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد ، حيث تم الانتهاء من مشروع القانون ، وستتم مراجعته في اجتماع قادم للجنة التي قامت باعداده ليكون متوافقا مع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ، وهذا القانون في حال اعتماده سيكون أداة مهمة لمساعدة الدول العربية على ملاءمة تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية العربية و مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسيلعب دورا مهما في تعزيز التدابير التشريعية التي تقوم بها الدول العربية وفق متطلبات الاتفاقيتين. وقد أختتم المستشار رضوان بن خضرا هذا العرض بالاعراب مجددا عن الشكر والتقدير لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر الهام الذي فتح

	آفاقا أكبر للتعاون والتنسيق والشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال مكافحة الفساد في المنطقة العربية ومن خلال الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
ملخص فعاليات الجلسة السابعة	**الجلسة السابعة: اطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد** **رئيس الجلسة: معالي الدكتور عبد الشخانبة**، رئيس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية. بدأ الدكتور الشخانبة مداخلته بالقول ان انشاء مثل هذه الشبكة من شانه تأمين منتدى اقليمي للهيئات الحكومية العربية من اجل تبادل المعرفة والخبرات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ولعل ذلك يعد من الاهداف التي يصبو اليها هذا المؤتمر. واشار الى ان هذا المؤتمر اتى في سياق الجهد القائم لإنشاء شبكة عربية رسمية لدعم وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تنفيذا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008. وقدم الدكتور الشخانبة في ختام كلمته شكره لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والشركاء ولجميع الحضور. **مدير الجلسة: الدكتور وسيم حرب، المستشار الرئيس لإدارة الحكم، مشروع إدارة الحكم، برنامج الإمم المتحدة الإنمائي :** في بداية كلمته قدم الدكتور حرب شكره للحاضرين على جهودهم في مناقشة واعداد ميثاق الشبكة ونظام عملها، متحدثا عن اهمية الشبكة كملتقى دائم لها لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات والتجارب فيما بين الدول العربية. كما اعتبر ان انشاء الشبكة هو حاجة وضرورة للمنطقة العربية وكي تلعب دورا هاما كإطار إقليمي استراتيجي لدعم الجهود الوطنية الهادفة الى تطبيق المواثيق والإتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد. كما نوه بالجهد المشترك المبذول من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. بعد ذلك عرض الدكتور حرب لمسيرة الاعداد لاطلاق الشبكة العربية، مشيرا الى انه تم الاخذ بجميع ملاحظات الدول حول ميثاق ونظام عمل الشبكة، الامر الذي يمكن معه القول ان التوافق الذي حصل حول الميثاق ونظام العمل وعملية اطلاق الشبكة يمثل اعلان نية بالانضمام للشبكة، ثم قام الدكتور حرب بتقديم لمحة عامة حول الميثاق ونظام العمل الخاص بالشبكة. معتبرا الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بمثابة المنتدى الإقليمي الذي يمكن من خلاله تبادل وتطوير المعرفة والخبرات والتجارب بين الهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد في الدول العربية وبينها وبين نظيراتها في العالم في إطار تشاركي شامل وكفوء وفعال. اضافة الى ان هذه الشبكة ستشكل اطارا لتنفيذ مجموعة من الانشطة والمشاريع التي تخدم عملية مكافحة الفساد في المنطقة العربية. الامر الذي يعد نقطة هامة بالنسبة لتعزيز المعرفة للهيئات الرسمية العربية المعنية بمكافحة الفساد، في جهودها للوقاية من الفساد ومنعه مما سيساهم ايجابا في تعميق حوار السياسات الإقليمي، اضافة الى دعم عملية التعلّم من النظراء والمشورة بينهم، وبناء الشراكات لدعم

[4] مرفق ربطا ميثاق الشبكة ونظام عملها والاعلان التأسيسي الخاص بها.

تطبيق الإتفاقيّة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. معتبرا هذا المؤتمر بما يشمله من اطلاق للشبكة محطّة أساسيّة من محطّات مبادرة الإدارة الرشيدة التي جمعت الدول العربية المهتمّة بتحقيق التنمية وتعزيز جهود تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد. معلنا في ختام كلمته اطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ثم تلا نص الاعلان التأسيسي لهذه الشبكة.[4]

ثم اعطى الدكتور حرب الكلمة للوفود للتعليق على الاعلان التأسيسي، فكانت المداخلات التالية:

وزير العدل الفلسطيني الدكتور علي خشان ابدى ترحيبه وانضمام وزارة العدل في السلطة الفلسطينية كأول الاعضاء المؤسسين والمنضمين للشبكة، والتوقيع عليها.

السيد ستيوارت غلمان ابدى باسم مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كل الدعم والشكر متمنيا نجاح اعمال الشبكة في اداء مهامها.

رئيس الوفد البحريني: بارك انشاء الشبكة، معربا استعدادهم للتوقيع والانضمام اليها.

رئيس الوفد المصري: بارك انشاء الشبكة مبديا سعادتهم في المشاركة بفعالية في مناقشات اعداد ىالميثاق ونظام العمل، مع الارعاب عن الاستعداد للنضمام مستقبلا.

الوفد الاردني ابدى تاييده الكامل للشبكة ولرئيسها معالي الدكتور عبد الشخانبة.

الوفد الكويتي ايد اطلاق الشبكة وبقوة، متمنيا الانضمام اليها لاحقا، نظرا لكونها تشكل الاطار الحواري والتشاوري للهيئات العربية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

رئيس الوفد اللبناني القاضي عمر الناطور مدير عام وزارة العدل اعرب عن شكره العميق وتقديره للجهود المبذولة خاصة من الدكتور وسيم حرب في اطلاق اعمال الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مبديا استعدادهم للانضمام الى الشبكة.

الوفد الليبي اكد رغبته بالانضمام للشبكة، واعدا ارسال طلب الانضمام رسميا بعد فترة وجيزة.

الوفد المغربي رحب باطلاق الشبكة العربية والدور الذي ستضطلع به، مع الاشارة الى الرغبة في الانضمام الى اعمالها حال توفر الموافقة الرسمية في بلدهم.

رئيس الوفد الموريتاني شكر القائمين على اطلاق الشبكة معلنا انضمام المفتشية العامة للدولة الى الشبكة.

الوفد السوداني اعرب عن رغبته بالانضمام رسميا لعضوية الشبكة وعبر اكثر من هيئة معنية بمكافحة الفساد في السودان.

الوفد السوداني رحب بشدة بانطلاق اعمال الشبكة مع استعداده للانضمام قريبا اليها بشكل رسمي.

الوفد العراقي ايد الانضمام الى الشبكة باعتبارها جهدا اقليميا ومنتدى حواريا رائدا في المنطقة لتبادل

	الخبرات. الوفد اليمني عبر عن اعتزازه بالانضمام رسميا للشبكة وايداعه كتاب الانضمام مع العمل على انضمام هيئات عدة من اليمن للشبكة. ممثل الجزائر رحب بشدة بانشاء الشبكة، معلنا عن نية الموافقة بالانضمام الى الشبكة ،مع الوعد بان يتم ذلك بشكل رسمي في القريب العاجل. منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد وعلة لسان رئيسها الدكتور ناصر الصانع ابدى تفاؤله بانطلاق اعمال الشبكة، ومرحبا بالجهود المبذولة في هذا الاطار. ثم كانت كلمة شكر من الدكتور وسيم حرب ولجميع الحاضرين مبديا امتنناه لمعالي رئيس هيئة مكافحة الفساد في الاردن ولكافة الشركاء في تنظيم اعمال هذا المؤتمر، ولفريق عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي.

3. خاتمة

إختتمت بعد ذلك اعمال المؤتمر بإطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفق الإعلان التأسيسي للشبكة وذلك ضمن مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية. وقد اعتبر هذا المؤتمر بفعالياته والحضور رفيع المستوى تعبيرا قويا عن التزام الدول العربية بدفع جهود مكافحة الفساد قدما وإعادة تأكيد على استمرار انخراطها الفعّال في المبادرة بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاقها.